إعداد / محمد محمود عبدالله يوسف
المدرس المساعد بقسم التخطيط العمراني – كلية التخطيط العمراني والإقليمي
جامعة القاهرة

فشل السوق وتدخل الدولة

مقدمة

في الوقت الحاضر فإن العديد من الاقتصاديين والعلماء الاجتماعيين مثلهم مثل السياسيين يتشاركون في عملية اعادة التفكير في حدود العلاقة ما بين القطاعين العام والخاص، وهذا الحد الفاصل يعد إحدى المشكلات التقليدية للاقتصاد بصفة عامة والاقتصاديات العامة بشكل خاص. ولكن من أجل ان تعمل الحكومة بكفاءة اعلى فإنه ينصح بأن تصلح الحكومة الأجهزة الداخلية الخاصة بتوزيع الموارد وتعتمد اكثر على القطاع الخاص وآليات الحوافز الفردية.

فشل السوق والنشاط الحكومي

كتعريف اساسي هناك فشل سوقي لو أن النظام السعري فشل أن يقيم أمثلية باريتو في توزيع الموارد ، وهذا يمكن ان يحدث لأن التوزيع السوقي ليس تنافسي (مثل وجود الاحتكار الطبيعي) ولأن هناك بعض الملامح التركيبية للاقتصاد والتي تمنع حتى المنافسة الكاملة من اقامة أمثلية باريتو (حتى مع وجود خارجيات).
ولكن لأن توزيع الموارد الذي لا تتحقق به أمثلية باريتو يعنى انه هناك مكاسب غير مستغلة من التجارة بين الافراد، فإنه يجب ان يكون هناك نقص في الاسواق أو بصفة عامة أكثر هناك نقص في المساومات الممكنة والتي تمكن الافراد من الحصول على هذه المكاسب.
وقد تم التعرض لهذه المشكلة في مقال مشهور للعالم " آرو" (١٩٧١) حيث عرف فشل السوق بأنه مصاحب للاسواق غير الكاملة والتي تفسر بتكاليف التبادل.
وتكاليف التبادل المرتبطة بتشغيل الاسواق تشرح لماذا يمكن ان تكون كفء اجتماعياً لأن تستخدم الانظمةالأخرى من توزيع الموارد.
والنظام السياسي والبيروقراطية العامة ترى او هى الاكثر اهتماماً بأن الافراد يمكنهم ان يستخدموا حلول المساومة الخاصة لكى يتغلبوا على تكاليف التعادل وذلك لحل مشكلة فشل السوق.

وفي الواقع فإن دور القطاع العام في السوق يمكن ان يأخذ عدة مستويات :

- احد المستويات ان هناك ملكية عامة وانتاج في نفس الوقت اى ان القطاع العام هو الذي يقوم بالمشروع وبالانتاج ويحظى بالملكية العامة وهذا النوع يعد أثقل نوع من مشاركة القطاع العام(الدفاع القومي – قوة الشرطة – المدارس الحكومية).
- وفي مستوى أقل لدور القطاع العام وهو الاشراف العام على خدمات خاصة لكن بدون ان يقوم القطاع العام بالانتاج (وهنا المسئوليات العامة مقيدة من خلال انتاج القطاع الخاص)
- وعلى المستويات الاقل من دور القطاع العام فإن دور القطاع العام للانتاج والاشراف يظل في الايدي الخاصة ولكن ذلك مرهون ومرتبط بالقوانين الحكومية مثل قوانين الضرائب والدعم.

ونلاحظ انه في الاقتصاد الحديث فإنه من النادر ان تجد منتج خاص لا يتبع بعض التنظيمات الحكومية فلا يدفع ضرائب او يتلقى دعم والتي لها أهداف محددة.
والحكم على دور او مشاركة القطاع العام ينسحب بشكل مضاعف أو خاص بفشل السوق بمعنى ان عدم مشاركة القطاع العام او ان يكون دوره ضعيفا فان ذلك يعني وقوع فشل السوف، وهكذا فغن الحكم على النقل العام سمكن رؤيته عادة على نه ينطبق عليه تزايد الغلة لكن الوفورات الخارجية مثل الارتياح تأخذا جانبا ايضاٍ

تزايد الغلة والانتاج الحكومى : الحكمة المتلقاة

يعد تزايد العوائد (الغلة) في تاريخ الفكر الاقتصادي كأقوى دافع للانتاج الحكومي، وعندما نتحدث عن زيادة الغلة كمصدر لفشل السوق فإننا نشير بوضوح الى الحالة حيث التكلفة المتوسطة تتناقص خلال المدى القريب من التوازن السوقي، في هذه الحالة فإن التوازن مع عدد من الشركات كبير لدرجة كافية لكى يحقق سلوك آخذي السعر Price takers وذلك على الاقل كمستوى تقريبي غير مستدام والاسعار التنافسية سوف تكون اعلى من النفقة الحدية، وبسبب المزايا التي تنعكس على التكلفة من منطلق الانتاج على المستوى الكبير أو الضخم (على مدى واسع) فإن التوازن سوف يتقارب او يتحول للاحتكار والذي يعرف بالاحتكار الطبيعي.
ولكن هذا يعني ان السعر التوازني سوف يصبح أعلى التكلفة الحدية P>MC ولذلك سنكون بصدد حالة واضحة من فشل السوق والتي تستدعي تدخل الدولة.
وأحد البدائل الحكومية التي تستهدف التغلب على فشل السوق هو تحويل احتكار القطاع الخاص الى منفعة عامة ووضع الاسعار مساوية للتكلفة الحدية P=MC وهكذا يضمن التوزيع الاجتماعي الكفء وهذا البديل مدعم بقوة من قبل الكاتب جيمس ميد عام ١٩٤٤.
ويلاحظ ان هناك علماء سابقين دعوا لأهمية تدخل الحكومة مثل ديبويه Dupuit (١٨٤٩) وفيما بعد تم اعادة ودعم وتحليل هذه الفكرة من خلال عدد من الاقتصاديين مثل هوتيلنج (١٩٣٨) و" فيكري" (١٨٤٨) وجوهانسن (١٩٦٥) والحكم او المنطق الاساسي انه بسبب ان المنفعة العامة غير مقيدة بالسوق لتحقيق الربح لان الهدف هو تقديم الخدة للافراد فتدخل الحكومة من شانه ان يستخدم الحرية لوضع الاسعارالتي تؤدي الى تعديلات اجتماعية كفء من الانتاج للاستهلاك، ولأن هذا يعني ان القدرة الحدية على الدفع سوف تتساوى مع المنفعة الحدية فإن اسعار المستهلك لابد ان تتساوي مع التكلفة الحدية P=MC والعجز الناتج لابد ان يغطى بتحويل من الحكومة.

وفي الحالة الخاصة حيث تكلفة الوحدة المتغيرة ثابتة فإن التحويلات ببساطة ستتساوى مع كمية التكلفة الثابتة.

ايضاً فإن أمثلية التسعير من خلال التكلفة الحدية هذه السياسة هى الافضل عن البديل الذي يقضي بعدم الانتاج على الاطلاق وهكذا يوفر كلا من التكاليف العامة والخاصة.

- على مستوى الانتاج المرتبط بالتسعير على اساس المنفعة الحدية لكى يكون أمثل لابد ان تكون الحالة ان يكون فائض المستهلك الناتج يتعدى التكاليف لثابتة

Consume Surplus> F.C

هناك ايضاً أهداف مؤسسية أخرى للتسعير بالمنفعة الحدية من أجل الانتاج الحكومي، والذي تم توضيحه من خلال عدد من الكتاب الاوائل حول هذا الموضوع، وهكذا فإن جونسون (

١٩٦٥) لاحظ انه من أجل ان تكون هناك رفاهية دعم البديل ان تقوم الدولة بالانتاج ومن الضرورى ان القطاع العام حقيقة يطبق قاعدة التسعير الامثل.

مبررات أخرى لتدخل الدولة والانتاج الحكومى :

هناك عدد من الامثلة الواقعية للانتاج الحكومي والذي يمكن ان نقول نادرا انه يتضمن تزايد الغلة
وفي العديد من الدول فان الحكومة لديها ملكية كبيرة في الشركات الصناعية المنظمة كالقطاع التحويلي وهناك اختلاف لعدد من التفسيرات التاريخية لهذا لكن عرف على نطاق واسع ان الدعم النظري لهذا النوع من ملكية الدولة ضعيف.
وعلى الرغم من ذلك هناك بعض القطاعات أو المساحات والتي فيها ملكية الحكومة او الملكية العامة في الواقع مدعمة حتى في اقتصاديات السوق ، وبصفة خاصة فإن الحكومة مدعوة بقوة للمشاركة في مؤسسات التعليم والصحة ، وعلى الرغم من أن معظم الدول أيضا لديها مشاركة اساسية من قبل القطاع الخاص في هذه المجالات.

ولكن هناك سؤال يطرح نفسه بقوة وهو لماذا هناك دعوة للحكومة بأن تقوم بالاشراف بنفسها على السلع والخدمات والتي يمكن كمبدا ان توزع من خلال السوق؟
هناك مبرر واحد لذلك مرتبط بعدالة التوزيع فإزالة او اختفاء هذه الخدمات من السوق يجعل توافرها للمواطنين الأفراد اقل وذلك بسبب الدخل المحدود لبعض المواطنين او الفئات مما يستلزم تدخل الدولة.

ويمكن القول اجمالا ان هناك عدد من الاسباب تؤدي الى فشل السوق ومن ثم تتطلب تدخل الدولة ووفقا لأدبيات الرفاهة الاقتصادية تشترك مجموعة من الأسباب التي إن توافرت لأدت إلى عدم الوصول إلى الوضع الأمثل لتخصيص الموارد، هذه الأسباب يمكن أن نجملها في عوامل أساسية هى
1. غياب المنافسة في السوق (imperfect competition) والذي يعود إلى غياب عناصر المنافسة التي قد تنتج- على سبيل المثال- عن خضوع الإنتاج لتزايد الغلة (تناقص التكلفة)- المعلومات المتضاربة أو المتضادة (Asymmetric Information)
2. الخارجيات (Externalities) أو ما يطلق عليه الآثار الخارجية .
3. السلع العامة.(Public goods)

٤- الاعتبارات التوزيعية. إذ ينتقد نظام السوق على أساس عدم مراعاة اعتبارات العدالة في توزيع الدخل. إذ يستند الإطار العام لنظام السوق على فرضية ضمنية أن لدى جميع الأفراد القدرة على النفاذ للأسواق أو المشاركة في العملية الإنتاجية. ومن ثم فإن وجود فئات لا تستطيع الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتاها لم تلق النظرية له بالا. ويمثل ذلك حالة من الفشل السوقي ولكن على مستوى التوزيع وهو ما يبرر التدخل الحكومي لحماية تلك الفئات المحرومة والتي لا تستطيع أن تحصل على الحدود الدنيا لاستهلاكها أو التي لا تستطيع المشاركة في العملية الإنتاجية.

الأدبيات الحديثة ومقومات التدخل الحكومي الكفء

مع التسليم بضرورة التدخل الحكومي وفي إطار البحث عن أفضل حل توافقي بين التدخل الحكومي وآليات السوق، فإن هناك ثلاثة أسئلة رئيسة خاصة بالتدخل الحكومي، تمثل الإجابة عليها مسألة أساسية لخلق الإطار الكفء للتدخل الحكومي. هذه الأسئلة هي:
-ماذا يجب على الدولة أن تفعل؟ (تحديد مواطن التدخل)

- كيف تقوم بالتدخل؟ (تحديد آليات التدخل).
-كيف تصنع قرارات التدخل؟ (البعد المؤسسي لآليات التدخل الحكومي) .

وفي هذا الإطار تستطيع الحكومة أن تغير من قواعد اللعبة (Rules of the game) على نحو يسمح للفاعلين من القطاع الخاص أن يتحرك في إطار إيجابي لدعم رفاهية المجتمع ككل. فالتدخل الحكومي يمكن أن يعدل من سلوك الأفراد بل يكون هو نفسه داعم للمنافسة بينهم .(Stigltiz 1998)ولهذا تم اقتراح العديد من مواطن التدخل الحكومي كما تناولت الأدبيات الاليات التي يمكن من خلالها أن تحقق الدولة الكفاءة في عمليات التدخل .(Tanzi 2000)

ولكن الملاحظ أن مواطن التدخل المطروحة كما طرحتها الأدبيات الحديثة لا تختلف بصورة معنوية عما أقرته الأدبيات الأساسية إلا فيما يتعلق بالتغيرات التي طرأت على الاقتصاد والسلع والخدمات في ظل التقدم التكنولوجي والعولمة الاقتصادية. إذ أشارت الأدبيات إلى أهم مواطن التدخل الحكومي تشمل توفير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتشمل العديد من المجالات مثل التعليم والصحة والتكنولوجيا والمجال المالي ورأس المال المادي وحماية البيئة والحماية الاجتماعية إلى غير ذلك من العديد من المجالات. ونظرا لأن الحجم الكبير لمثل هذه المشروعات كان حتي وقت قريب أكبر من قدرة أي منتج فرد، وللرغبة في الاستفادة من الآثار الخارجية الإيجابية الناتجة عن وحدة نظام المواصلات أو الاتصالات أو غيرها من النظم، وتفادي احتكار الأفراد لهذة السلع والخدمات. هذه العوامل الثلاثة أدت إلي ظهور مفهوم الاحتكار الطبيعي، إلا أن التقدم التكنولوجي أدي إلي تراجع هذا المفهوم وبالتالي تراجع دور الدولة في مجال البنية الأساسية من تقديم الخدمة إلي الإشراف علي تقديمها.(Tanzi 2000)

كما شملت محاور التدخل أيضا توفير المؤسسات اللازمة لتقوية وتدعيم دور السوق ودعم القطاع الخاص. فوفقا للأدبيات فإن الدولة مسئولة توفير الدعم للقطاع الخاص بما يتماشى مع أهداف المجتمع التنموية. كما يتطلب دعم للقطاع الخاص اتخاذ اجراءات خاصة ليؤتي ثمار إيجابية وهو ما يتطلب قدراً كبيراً من الشفافية ووضع معايير لكفاءة الأداء للقطاع الخاص. كذلك فإن مسألة عدالة التوزيع تعد موطناً من مواطن التدخل الحميد إذ إن عدالة التوزيع تعد شرطاً ضرورياً للنمو الاقتصادي، كما اثبت تجربة دول شرق آسيا .(Stigltiz 1998)
من المحاور الهامة أيضا للتدخل الحكومي هي حماية الاقتصاد القومي من التعرض للصدمات الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية. ومن أمثلة هذه الصدمات الأزمات المالية وأزمات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وأسعار النفط وما شابه. ففي ظل العولمة الاقتصادية يصبح الاقتصاد أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية إذ إنه من الصعب السيطرة على حركة المعاملات الاقتصادية حالياً مقارنة بذي قبل .(Williamson 1999)

كذلك يؤكد هذا التيار التوافقي على أن الصورة التقليدية لدور الدولة أو التدخل الحكومي تعني قيام الدولة من خلالها قطاعها الإنتاجي بتقديم السلع والخدمات العامة يغفل التطور التي طرأ على المجتمعات والسلع والخدمات المختلفة، بل ويتجاهل اختلاف الآلية باختلاف الدور الذي تلعبه الدولة.

أما على مستوى تطوير أداء المؤسسة العامة والقطاع العام عند قيامها أو قيامه بمهامها أو مهامه المختلفة، اقترحت الأدبيات مجموعة من الاجراءات والتي من شأنها تدعم كفاءة المؤسسات العامة. من أهم هذه الاجراءات:

1. استخدام المزايدات والمناقصات في عملية توفير الخدمات العامة

2. تقوية واستقلال أجهزة الرقابة على أداء المؤسسات العامة وإشراك عدد من المستقلين في أجهزة الرقابة تلك، لإشاعة جو من الشفافية والمسألة والمحاسبة.
3. تطبيق نظام عقود الأداء (performance contracting) على الخدمات التي لا تستطيع الدولة فيها الدخول مع القطاع الخاص في علاقات مشاركة.
4. الاستعانة بالقطاع الخاص للحصول على العديد من الخدمات فيما يعرف بعقود المشاركة (PPP or Outsourcing).
5. الاستفادة من المعلومات المتاحة في السوق لاستخدامها في حالة المشتروات الحكومية

٦- (**مواصفات إجماع واشنطن المعدل)** : مع إدراك القائمين على تنفيذ تلك البرامج للمشكلات التي صاحبت عملية التنفيذ، ظهر ما يعرف ***"بإجماع واشنطن المعدل"*** والذي شمل على عناصر جديدة لا تختلف عن النهج الليبرالي سوى في تأكيدها على دور الدولة المساند لآليات السوق، والذي تمثلت عناصره فيما يلي:

١. الحكم الرشيد
٢. مواجهة الفساد
٣. مرونة أسواق العمل (flexible labour markets)
٤. اتفاقيات التجارة الحرة
٥. القواعد والأسس الحاكمة المالية والنقدية
٦. ضبط القواعد المحاسبية الحكومية
٧. القضاء على أسواق سعر الصرف الوسيطة
٨. استقلالية البنك المركزي واستهداف التضخم
٩. شبكات الضمان الاجتماعي
١٠. مواجهة وتخفيض معدلات الفقر